

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون

رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادرة

بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ٢٠٠٤ ؛

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ؛

قرر:

(المادة الاولى)

يشكل المجلس التنسيقى المنصوص عليه فى المادة (٥) من قانون البنك المركزى

والجهاز المصرفى والنقد المشار إليه برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، وعضوية :

اولا - أعضاء بحكم مناصبهم :

دكتور/ يوسف بطرس غالى وزير المالية

دكتور/ عثمان محمد عثمان وزير التخطيط

دكتور/ محمود محيى الدين وزير الاستثمار

دكتور/ فاروق عبد الباقي العقدة محافظ البنك المركزى

أستاذ/ طارق حسن عامر نائب محافظ البنك المركزى

أستاذ/ محمود عبد العزيز محمود نائب محافظ البنك المركزى

ثانيا - خبرات عالمية في الشؤون الاقتصادية والمصرفية والمالية :

- الأستاذ / عبد الشكور شعلان - ممثل المجموعة العربية في مجلس إدارة صندوق النقد الدولي .
- الدكتور / محمد العريشان - رئيس قسم الشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي سابقاً وخبير إعلامي في السياسات النقدية والمالية .
- الأستاذ / اسماعيل حسن - عضو مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي .
- الدكتورة / هبة حندوسة - مدير مركز الدراسات الاقتصادية للشرق الأوسط .
- الأستاذ / عبد الحميد أبو موسى - محافظ بنك فيصل الإسلامي .
- الأستاذ / همام بسدر همام - رئيس مجلس إدارة شركة الشرق للتأمين .

(المادة الثانية)

يحدد المجلس التنسيقي أهداف السياسة النقدية ، بما يحقق الاستقرار في الأسعار وسلامة النظام المصرفي ، وذلك في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة .
ويتولى رئيس مجلس الوزراء تحديد الموضوعات التي تعرض على المجلس .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في غزة ذى الحجة سنة ١٤٢٥ هـ

(الموافق ١٢ يناير سنة ٢٠٠٥ م) .

حسنى مبارك